

السعودية

سعت السعودية خلال عام ٢٠١٥ إلى توسيع نفوذها الإقليمي، وتأسيس التحالفات العسكرية والسياسية التي تخدم بشكل رئيسي استقرار نظام الحكم في المملكة. فقد أسست المملكة وقادت تحالفين عسكريين، الأول لدحر الحوثيين في اليمن، والثاني بزعم الحرب على الإرهاب. كلا التحالفين يعملان بمعزل عن أي مراقبة أو محاسبة على الانتهاكات التي ارتكبت أو قد ترتكبها قوات أي من التحالفين. تضخ الرياض مواردها المالية والعسكرية في ماكينة الحرب في معركة نفوذ مع إيران، دون اعتبار لحياة آلاف القتلى من المدنيين وملايين النازحين الذين تسببت في مآسيهم.

وفيما أعلنت السعودية الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية في إطار حرب أوسع نطاقاً ضد كل التنظيمات الإرهابية، إلا أن نطاق هذه الحرب يبدو محدود للغاية. حيث لا يبدو الفارق ملحوظاً عند مقارنة أساليب المملكة والتنظيم الإرهابي في التعامل مع المرتدين عن الإسلام والمدافعين عن حقوق الإنسان، أو في موقف الطرفين من الديمقراطية والمشاركة

السياسية والتعددية الحزبية وامتلاك الصحف ووسائل الإعلام، أو من الحق في التعبير عن آراء تخالف رؤية الخليفة/العائلة المالكة وقراراتها، أو التفسيرات التي تروج لها المؤسسة الدينية.

ويرغم تفعيل حق الترشح والتصويت للمرأة في الانتخابات البلدية، وإصدار قانون جديد للمنظمات الأهلية؛ يستمر القمع المنهجي لحقوق الإنسان في المملكة، ويعاني المدافعون عن حقوق الإنسان ودعاة الإصلاح والمعارضين السلميين من تلقي عقوبات السجن والجلد والإعدام، فيما يستمر التمييز ضد الأقليات الدينية وتوقيف الأشخاص بسبب معتقداتهم الشخصية.

تغييرات الملك سلمان وتفويض عملية الإصلاح:

حين تولى الملك عبد الله في ٢٠٠٥ مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية، افتتح عهده كمصلح يحظى بشعبية لافتة بين مواطني المملكة، وهو ما ساعده في إجراء الانتخابات على مستوى المحافظات في ٢٠٠٥ ومنح صلاحيات موسعة لمجلس الشورى ثم تعيينه أول امرأة في منصب وزاري رفيع، فضلا عن اتخاذ قرارات جوهرية للحد من سلطة لجنة كبار العلماء عبر المرسوم الملكي الصادر في ٢٠١٠. وفي عهده "تقلص نفوذ الشرطة الدينية إلى حد كبير، ولاسيما في المنطقة الغربية في المملكة، الحجاز، وخفت الرقابة على الصحافة، ولاسيما بشأن القضايا الاجتماعية المثيرة للجدل مثل الفصل بين الجنسين".^١

بعد انطلاق ما يُعرف باسم الربيع العربي الذي أطاح بنظم الحكم في تونس ومصر وليبيا، قامت بعض النخب الليبرالية ودعاة الإصلاح وحقوق الإنسان بإصدار إعلان "نحو دولة الحقوق والمؤسسات"^٢ و"إعلان الإصلاح الوطني"، وتمت الدعوة لاحتجاج "يوم الغضب" إلا أن الاحتجاجات التي اندلعت في ٢٠١١ كانت من الضعف الذي مكّن السلطات من إخمادها. فضلا عن أن الملك عبد الله قد أصدر مجموعة من الأوامر الملكية، تتضمن إصلاحات

١- لي نولان، إدارة الإصلاح؟ المملكة العربية السعودية ومعضلة الملك، مركز بروكنجز الدوحة، مايو ٢٠١١.
<http://www.brookings.edu/ar/research/papers/2011/05/saudi-arabia->

٢- نص إعلان "نحو دولة الحقوق والمؤسسات".
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=247642>

اقتصادية واجتماعية، بهدف تهدئة غضب المواطنين الذين يحملون مظالم اجتماعية واقتصادية. وقد بدأت سياسة المملكة باتجاه "سد نوافذ التسامح الصغيرة التي انفتحت على الآراء المختلفة، بل إن السعودية قد مضت في حملة هائلة لترهيب واعتقال وسجن وملاحقة أي مواطن سعودي يتجرأ على معارضة سياسات الحكومة"^٣. ويرى البعض أن تحقيق مطالب الإصلاح السياسي والاجتماعي من شأنه أن ينزع عن الأمراء امتيازاتهم المالية ويقوّص نفوذهم السياسي والاجتماعي. لذلك "لا يجرؤ أي ملك على تحقيق تلك المطالب الإصلاحية، حتي لو كان مقتنعا بها أصلاً، لأنها ستنتقل الأزمة إلى داخل الأسرة الحاكمة"^٤.

وقد رحل الملك عبد الله في بداية ٢٠١٥؛ مخلفاً تركة ثقيلة من انتهاكات حقوق الإنسان وإصلاحات سياسية واجتماعية هشه لم تكتمل^٥. فضلاً عن الدور السعودي في إخماد الانتفاضة في البحرين، ودعم عملية الإطاحة بحكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر، إلا أنه في الحالة السورية تحوّل الدعم المالي والسياسي لصالح جماعات المعارضة المسلحة. وفي البحرين تدعم السعودية النظام السني ضد المحتجين الشيعة والسعي لحرمان البحرين ذات الأغلبية السكانية الشيعية من الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ خوفاً من انعكاسات التحول الديمقراطي في البحرين على سكان السعودية الشيعة بذريعة أن ذلك من شأنه أن يمنح إيران مدخلاً إليها^٦. فيما اتجه الدعم السعودي في الانتفاضة السورية في مواجهة نظام الأسد، الحليف الإقليمي الأساسي لإيران، فتدعم المملكة المعارضة المسلحة من جانب وفي نفس الوقت انضمت للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" الذي استولى على مناطق في سوريا والعراق.

٣- آدم كوجل، المملكة العربية السعودية: حقوق الإنسان تحت حكم الملك عبدالله، هيومن رايتس ووتش، ٢٣ يناير ٢٠١٥.

<https://www.youtube.com/watch?v=cK2L7ZAaHww&feature=youtu.be>

٤- إبراهيم الهطلاني، الإصلاح في السعودية: خيارات مأزومة، صدى، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 22 يناير ٢٠١٣.

<http://carnegieendowment.org/sada/?fa=50708&lang=ar>

٥- التقرير العالمي ٢٠١٥: المملكة العربية السعودية، هيومن رايتس ووتش (عن أحداث 4٢٠١).

<https://www.hrw.org/ar/world-report/2015/country-chapters/268193>

٦- فريدريك ويرى، الانتفاضة البحرينية الضائعة (حوار)، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ٢٠ يونيو ٢٠١٢.

استهل الملك سلمان بن عبد العزيز (٧٩ عامًا) حكمه بسلسلة من القرارات الحازمة والتغييرات الجذرية سعيًا لترسيخ سلطته، والتي تشير إلى توجهه المحافظ وسعيه لإرضاء القيادات الدينية وعدائه لأصحاب التوجهات الليبرالية ودعاة الإصلاح. في هذا الإطار يمكن قراءة أسباب قرار الملك بإقالة وزير العدل محمد العيسى ورئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عبد اللطيف آل الشيخ، وهما خصمان بارزان للمحافظين ورجال الدين المتشددين في السعودية^٧. كما قام الملك سلمان بترقية اثنين من أمراء ما يُعرف بالجيل الثالث في العائلة المالكة وهما الأمير محمد بن نايف (٥٥ عامًا) الذي أصبح وليّ وليّ العهد ووزير الداخلية، والأمير محمد بن سلمان (٣٤ عامًا) نجل الملك الأصغر، الذي اعتلى منصب وزير الدفاع ورئيس الديوان الملكي. ويرى بعض المحللين أن من شأن تركيز سلمان السلطة في "أيدي بعض أفراد الأسرة أن يكون له على المدى الطويل رد فعل عنيف بين العديد من أفراد الجيل الثالث الذين على ما يبدو تم إبعادهم عن السلطة في قراراته الأخيرة"^٨.

وفي أبريل قام الملك بإجراء تغيير جديد في أبريل ٢٠١٥ ليصبح محمد بن نايف ولي العهد^٩. والأمير نايف معروف بكونه أمير محافظ ورجل أمن قاد في السابق حملة لقمع المعارضة السياسية منذ بدايات الربيع العربي. فشنت وزارة الداخلية "تحت قيادته منذ ٢٠١٢ حملة قمعية كاسحة على المعارضة السلمية، باستخدام صلاحياتها لترهيب واحتجاز وسجن أي شخص يتجرأ على انتقاد الحكومة أو الدعوة إلى إصلاحات جديّة"^{١٠}. وفقًا لهيومن رايتس ووتش تمكنت السلطات السعودية تحت إشراف محمد بن نايف من اقتلاع جميع المنظمات الحقوقية السعودية غير الرسمية تقريبًا ومعاقبة نشاطها، كما استطاع تمرير نظامًا جديدًا

٧- إقالة إصلاحيين ومنح مكافآت سخية ربما تبعث إشارات على توجهات العاهل السعودي الجديد، رويترز، ٣ فبراير ٢٠١٥.

<http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN0L714L20150203?sp=true>

٨- غريغوري غوس، الصراع على العرش في المملكة العربية السعودية، مركز بروكنجز الدوحة، ٢ فبراير ٢٠١٥.

<http://www.brookings.edu/ar/research/articles/2015/02/02-saudi-arabia-game-of-thrones-gause>

٩- أميران يتمتعان بنفوذ كبير سيحددان مستقبل السعودية، رويترز، ١٧ سبتمبر ٢٠١٥.

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0RH2CT20150917?sp=true>

١٠- لا تتخذوا بالتغييرات السعودية (رأي)، هيومن رايتس ووتش، ٢٩ أبريل ٢٠١٥.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/04/29/270334>

لمكافحة الإرهاب يتيح للسلطات تجريم حرية التعبير وتكوين الجمعيات باعتبارها أنشطة "إرهابية"، وبمنح السلطات صلاحيات شرطية واسعة لا تخضع لإشراف القضاء^{١١}. إن محمد بن نايف هو الرجل القوي وقبضة القمع في المملكة، وفيما يحظى نايف بدعم وتأييد واشنطن التي أنجز لها خدمات في إطار الحرب على الإرهاب؛ فقد ذاع صيته "كشخص رجعي متعنت. وربط نفسه بشكل وثيق جداً بالعناصر الأكثر تزمناً من رجال الدين، وعارض الإصلاح والتغيير، ورفض مطالب بمنح المزيد من حرية التعبير، وواصل معاملة الأقلية الشيعية كمواطنين من الدرجة الثانية"^{١٢}.

هكذا؛ فإن التغييرات التي أجراها الملك سلمان في ترتيب العائلة المالكة، والتي ستؤثر على مستقبل المملكة وأوضاعها السياسية والاجتماعية لمدة طويلة؛ تتماشى مع ما هو معروف عن الملك المحافظ، الذي يرى أن الديمقراطية لا تناسب المملكة، حيث صرح في مقابلة صحفية في ٢٠١٠ عن رفضه للديمقراطية بحجة أنه "لا يمكن أن تكون لدينا ديمقراطية في السعودية، وإلا ستؤسس كل قبيلة حزبا، وسنصبح مثل العراق وتنتهي بنا الأمور إلى الفوضى"^{١٣}. وهكذا ذهبت وعود الإصلاح التي داعبت شعب المملكة في العقد الماضي أدراج رياح النهج المتشدد الذي يعتنقه الملك المحافظ.

المملكة وجبهات مفتوحة مع إيران:

تتشغل السعودية دوماً وهي تتحرك في منطقة الخليج والمشرق العربي، في كيفية احتواء وصد خصمها إيران، وتقليص نفوذه في المنطقة. وذلك في إطار ما يصفه بعض المحللين بالحرب الباردة في الشرق الأوسط التي يخوضها البلدين منذ عقود. وفي إطار هذا المسعى يمتد نطاق انتهاكات المملكة العربية السعودية لحقوق الإنسان خارج حدودها الجغرافية، بل وتمثل المملكة داعم إقليمياً للنظم الاستبدادية العربية وتستغل نفوذها الدبلوماسي ومواردها

١١- المصدر السابق.

١٢- انظر: بروس ريدل، أمير مكافحة الإرهاب، مقال بروكنجز، سبتمبر ٢٠١٥.

١٣- الملك سلمان.. محافظاً أبداً مسيرة الإصلاحات في عهد سلفه، دويتشه فيله، ٢٣ يناير ٢٠١٥.

المالية الكبيرة في قمع الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية وباحترام حقوق الإنسان. الاستثناءات هنا تكون من نصيب النظم الاستبدادية الحليفة لإيران، مثل نظام الأسد في سوريا، والذي تعتبره الرياض رجل إيران وتابعها المخلص في المنطقة العربية، بالإضافة لحزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن.

وتعتبر الرياض الشيعة العرب، وذلك يشمل شيعة السعودية، عملاء محتملين لإيران، ناهيك عن الموقف الديني المتشدد والتكفيري، السائد في السعودية، إزاء أتباع المذهب الشيعي. وتمارس السلطات السعودية تمييزاً منهجياً ضد المواطنين الشيعة، الذي يشكلون من ١٠ إلى ١٥ بالمئة من السكان. ويعاني شيعة السعودية من عدم المساواة في الحصول على فرص التعليم والوظائف الحكومية. ويعانون من التمييز وفق النظام القضائي، وتقمع الحكومة حريتهم في ممارسة شعائرهم الدينية، وبعد السماح للمواطنين الشيعة ببناء المساجد أمراً نادراً^{١٤}.

في أعقاب ما يُعرف بالربيع العربي شهد الإقليم تدخلات واسعة النطاق من المملكة السعودية، تهدف إلى وقف تمدد النفوذ الإيراني، وإلى إعادة ترتيب المشهد السياسي وإخماد دعوات الإصلاح والمطالبات بالديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان؛ خشية انتقال شعلتها إلى المملكة. كانت الخطوة الأبرز هي تأسيس درع الجزيرة والتدخل العسكري السعودي في البحرين لقمع انتفاضة الشيعة التي تخشى الرياض أن تلهم، في حال نجاحها شيعة السعودية. كما كان للسعودية في عهد الملك الراحل عبد الله دور بارز في دعم التحركات في مصر للإطاحة بحكم جماعة الإخوان المسلمين، ودعم نظام ٣ يوليو. فيما كان التحرك السعودي في سوريا مناوئاً لنظام الأسد، تحت مزاعم دعم الشعب السوري. وبدأ الملك سلمان عهده بإعلان الحرب على الحوثيين في اليمن، وقيادة السعودية لتحالف عسكري يدعم الرئيس عبد ربه هادي منصور. وجدير بالذكر أن السعودية حليف لائتلاف ١٤ آذار في لبنان وهو الخصم الرئيسي لجماعة حزب الله الموالية لإيران.

١٤- الحرمان من الكرامة: التمييز المنهجي والمعاملة المتسمة بالعدوانية بحق المواطنين السعوديين من الشيعة (تقرير)، هيومن رايتس ووتش، ٣ سبتمبر ٢٠٠٩.

<https://www.hrw.org/ar/report/2009/09/03/255970>

ويرغم استخدام السعودية وإيران ورقة الطائفية في صراعهما المحتدم؛ إلا أن بعض المراقبين يرون أنه لا يجب اختزال الصراع السعودي-الإيراني في أنه صراع بين السنة والشيعة "فالرياض وطهران تلعبان لعبة توازن القوى وتستخدمان الطائفية في هذه اللعبة"^{١٥}. ويرى مراقبون أن الصورة تتغير الآن وتعيد بموجبها السعودية "تأكيد نفسها مجدداً بوصفها قوة مُقررة للأمن والسلطة في الشرق الأوسط"^{١٦}.

لم يكن توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع القوة الدولية في يوليو خبيراً جيداً للنظام السعودي، بل صاحبه قلق عميق في الرياض التي خشيت أن يؤدي إنهاء عزلة إيران وتحرير اقتصادها من قبضة العقوبات إلى منح طهران قوة إضافية لدعم خصوم المملكة في الشرق الأوسط^{١٧}. حيث يمنح الاتفاق طهران القدرة على الوصول إلى موارد مالية كبيرة كانت مجمدة، وهو ما يثير مخاوف العواصم العربية في الخليج^{١٨}؛ فإذا كانت إيران استطاعت أن تقدم دعماً هائلاً للنظام السوري وحزب الله، فضلاً عن ما يتردد من دعمها للحوثيين في اليمن، فماذا ستفعل مع المزيد من مليارات الدولارات الإضافية بحوزتها.

ويرى بعض المراقبين أن الاتفاق يعد فرصة للسعودية للحصول على مزيد من الدعم الغربي كترضية "بعد أن فشلت المملكة في ثني حلفائها الغربيين عن عقد صفقة مع إيران"^{١٩}.

١٥- غريغوري غوس، ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط، مركز بروكنجز الدوحة، دراسة رقم ١١، يوليو ٢٠١٤.

<http://www.brookings.edu/ar/research/papers/2014/07/22-beyond-sectarianism-cold-war-gause>

١٦- لينا الخطيب، الدور السعودي النافذ في الخليج والشرق الأوسط، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ١ أبريل ٢٠١٥.

<http://carnegie-mec.org/2015/04/01/ar-59558/i845>

١٧- توتر في السعودية بعد الاتفاق النووي الإيراني، رويترز، ١٤ يوليو ٢٠١٤.
<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0PO2EP20150714?sp=true>

١٨- إبراهيم فريجات (شرقية)، هل من فرصة للاحتواء؟ الاتفاق الإيراني والبلدان العربية المجاورة، مركز بروكنجز الدوحة، ١٦ أغسطس ٢٠١٥.

<http://www.brookings.edu/ar/research/articles/2015/08/16-iran-middle-east-nuclear-deals-sharqieh>

١٩- أي انعكاسات للاتفاق النووي الإيراني على الحروب في اليمن؟، فارع المسلمي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ٢١ سبتمبر ٢٠١٥.

<http://carnegie-mec.org/2015/09/21/ar-61630/ijba>

ويبدو أن السعودية تمكنت من الاستفادة من التعبير عن مخاوفها وقلقها من تأثير الاتفاق الإيراني النووي، حيث تلقت الدعم من واشنطن في عملياتها العسكرية في اليمن، كما غض المجتمع الدولي الطرف عن انتهاكات قوانين الحرب التي ارتكبتها قوات التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن^{٢٠}. في أعقاب مباحثات الرئيس الأمريكي باراك أوباما والملك سلمان، تناولت تأثيرات الاتفاق النووي، عبرت السعودية عن رضاها عن التطمينات التي تلقتها في واشنطن بأن الاتفاق مع إيران لن يعرض دول الخليج للخطر^{٢١}.

وقد واجهت العلاقات السعودية-الإيرانية منعطفًا خطيرًا أدى لقطع السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع طهران؛ وذلك في أعقاب تنفيذ السلطات السعودية في مستهل عام ٢٠١٦ أكبر عملية إعدام جماعي في البلاد من عام ١٩٨٠^{٢٢}. إذ نفذت السلطات في ٢ يناير ٢٠١٦ أحكام الإعدام بحق ٤٧ رجلاً استنادًا إلى اتهامات ذات صلة بالإرهاب، ومعظم المدانين كانوا أعضاء في تنظيم القاعدة، بالإضافة إلى عدد آخر من الشيعة يبلغ عددهم ٤ على الأقل، بينهم رجل الدين الشيعي البارز نمر النمر الذي "أدانته محكمة سعودية بمجموعة اتهامات غامضة تستند إلى حد كبير، فيما يبدو، إلى انتقاده السلمي للمسؤولين السعوديين"، وذلك وفقًا لمنظمة هيومن رايتس ووتش. جدير بالذكر أن النمر كان معروف عنه دعم الاحتجاجات السلمية وبناءً عن ممارسة العنف. وقال في ٢٠١١: "زئير الكلمة ضد السلطات بدلا من الأسلحة... سلاح الكلمة أقوى من الرصاص، لأن السلطات ستريح في معركة السلاح"^{٢٣}.

أدى إعدام النمر، في أعقاب محاكمة لا تتمتع بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة، إلى إشعال فتيل احتجاجات للشيعة في أكثر من بلد عربي، بالإضافة إلى طهران، التي شهدت

٢٠- انظر الفصل الخاص باليمن في هذا التقرير.

٢١- السعودية "راضية عن التطمينات" الأمريكية بشأن الاتفاق النووي مع إيران، بي بي سي العربية، ٤ سبتمبر ٢٠١٥.

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/09/150904_obama_salman_meeting_ira_n_deal

٢٢- أكبر إعدام جماعي في السعودية منذ ١٩٨٠، هيومن رايتس ووتش، ٤ يناير ٢٠١٦.
<https://www.hrw.org/ar/news/2016/01/04/284933>

٢٣- الاقتباس من تقرير لبي بي سي العربية، ومتاح على مقطع الفيديو التالي:
<http://www.youtube.com/watch?v=Jja27O68ekc>

اقتحام محتجون للسفارة السعودية وأضرموها فيها النيران مما دفع الرياض لقطع العلاقات مع طهران وتأجيج خصومتها مع الجار الشيعي. وفي تعليق على قطع العلاقات قال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير إن قطع العلاقات جاء رداً على مشاكل متراكمة بالفعل ولا يقتصر على الاعتداء على السفارة، واعتبر أن القرار السعودي بمثابة رد على "سياسات إيران العدوانية على مدى أعوام ولا سيما في الشهور القليلة الماضية. فالنظام الإيراني يرمى الإرهاب ولقد أسسوا خلايا إرهابية في السعودية وفي عدد من الدول الأخرى"^{٢٤}. وقطعت البحرين والسودان علاقاتها مع إيران بينما خفضت الإمارات تمثيلها الدبلوماسي، واستدعت الكويت السفير الإيراني^{٢٥}؛ وذلك دعماً للرياض من بعض العواصم السنية الحليفة.

رئيس إيران الغاضبة أعلن في تحدي للرياض أن السعودية بقطع العلاقات مع طهران، لا يمكنها التغطية على ما يعتبره جريمة إعدام رجل دين شيعي بارز وحذر من أن الخلاف قد يؤثر على الحرب ضد الإرهاب^{٢٦}. ولكن حشد الرياض لحلفاءها السنة، بعد أيام من إعلانها عن تشكل تحالف إسلامي واسع لمكافحة الإرهاب، في مواجهة طهران، يشير إلى أن القطيعة لن تؤثر فقط على الحرب على الإرهاب في المنطقة، بل على جهود التوصل لصيغة حلول توافقية تنهي الصراع والحرب الأهلية في سوريا واليمن، كما ستؤثر على ما أبدته السعودية وإيران في نهاية ٢٠١٥ من تأييد لاتفاق تقاسم السلطة في لبنان، وهو ما جعل بيروت تأمل في سد الفراغ الرئاسي^{٢٧}. هذا فضلاً عن أن انشغال القوى الكبرى في المنطقة بمحاربة بعضها البعض، سيفسح لاربيب مجالاً أكبر للتنظيمات الإرهابية للحركة في المنطقة، وبخاصة تنظيم الدولة الإسلامية المعروف إعلامياً باسم (داعش).

٢٤- السعودية توقف الطيران وتقطع العلاقات التجارية مع إيران، رويترز، ٤ يناير ٢٠١٦.
<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0UI1H920160104>

٢٥- الكويت تستدعي سفيرها من طهران على خلفية الهجوم على السفارة السعودية، وكالة الأنباء الفرنسية (أ ف ب)، ٥ يناير ٢٠١٦.

٢٦- إيران: السعودية لا يمكنها التغطية على "جريمتها" بقطع العلاقات، رويترز، ٥ يناير ٢٠١٦.
<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0UJ0T120160105>

٢٧- التوترات تحتدم في الشرق الأوسط بعد قطع السعودية علاقاتها مع إيران، رويترز، ٤ يناير ٢٠١٦.
<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0UI1GS20160104>

المملكة تحارب الإرهاب وتعتنق بنيته الفكرية:

فيما دفع القلق السعودي من تمدد النفوذ الإيراني، لتشكيل تحالف عسكري يحارب الحوثيين في اليمن وتقوده الرياض؛ فإن التركيز على مقاومة الخطر الإيراني لم يدفع المملكة لإهمال ملف تنظيم الدولة الإسلامية التي يتعاظم خطرها على المنطقة والغرب على السواء. إذ أعلنت الرياض في منتصف ديسمبر ٢٠١٥ عن تشكيل تحالف إسلامي عسكري من ٣٤ دولة لمحاربة الإرهاب، تقوده السعودية، وتم استبعاد إيران من عضوية التحالف الإسلامي الدولي^{٢٨}، الأمر الذي يثير التساؤل عن الأهداف الضيقة لهذا التحالف خاصة أنه لا يوجد مؤشرات ملموسة عن دوره في مكافحة الإرهاب.

إن إنشاء التحالف الأخير لن يركز على مواجهة الدولة الإسلامية فحسب، بل سيواجه أي منظمة قد يعتبرها التحالف إرهابية، وفقاً لتصريحات ولي ولي العهد السعودي ووزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان. إلا أن التحالف، الذي يضم تركيا والإمارات العربية المتحدة و مصر وقطر وماليزيا وباكستان ودول خليجية وأفريقية، قد يكون في وقت ما بمثابة حلف سني يواجه التمدد الإيراني الشيعي. حقاً لم يعلن قادة التحالف عن نيتهم مواجهة طهران؛ إلا أن التحالف قد يكون الآن في مرحلة اختبار الصمود أمام الخلافات السياسية والأيدولوجية بين الدول الأعضاء، وهو ما يعيق في نظر بعض المحللين عدم وجود تحالف إقليمي قوي ضد طهران؛ بسبب اختلال التوازن في موازين القوى في المنطقة أي عدم قدرة الدول أو افتقارها إلى الإرادة على تشكيل نوع من التحالف المضاد التي تنتبأ بظهورها نظرية توازن القوى^{٢٩}.

وفيما يبدو أن تنظيم القاعدة يواجه إخفاقاً في المنطقة لصالح تمدد منافسه الشرس الدولة الإسلامية، وهو ما يبدو من محصلة التنافس بينهما في سوريا واليمن؛ فقد تعرضت الأراضي السعودية لعمليات إرهابية نفذها تنظيم الدولة الإسلامية^{٣٠}، كما تلقت تهديدات من تنظيم

٢٨- السعودية تعلن تشكيل تحالف إسلامي عسكري من ٣٤ دولة لمحاربة الإرهاب، رويترز، ١٥ ديسمبر ٢٠١٥.

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0TY02120151215?sp=true>

٢٩- غريغوري غوس، لماذا لا يوجد تحالف ضد إيران؟، مركز بروكنجز الدوحة، 3 يونيو ٢٠١٥.

٣٠- الدولة الإسلامية تعلن مسؤوليتها عن هجوم على حسينية في السعودية، رويترز، ١٦ أكتوبر ٢٠١٥.

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0SA2NL20151016>

القاعدة بشن هجمات على أراضي السعودية لو أعدمت عناصره المسجونة لديها^{٣١}. وقد نفذت السعودية أحكام الإعدام في رجال القاعدة بالفعل في بداية ٢٠١٦، وهو ما يعني أن العام الجديد قد يشهد عمليات انتقامية للقاعدة في الداخل السعودي.

في السنوات السابقة واجهت المملكة المتشددة في تطبيق المذهب الوهابي اتهامات بأنها ترعى وتمول تنظيم القاعدة، ومن بعده تنظيم الدولة الإسلامية، وكلا التنظيمان يعتنقان الفكر السلفي الجهادي. وفيما يؤكد مراقبون أن تنظيم الدولة الإسلامية حصل على "الدعم من أفراد في المملكة العربية السعودية ودول الخليج على مستوى المتطوعين والمساهمات المالية"، لكن ما من إثبات على دعم الحكومة السعودية المباشر للتنظيم^{٣٢}. وتشير استطلاعات حديث للرأي إلى أن الداعمين لتنظيم الدولة داخل السعودية يقدر بنحو ٥ في المئة، "أي ما يربو على نصف مليون متبرع محتمل"^{٣٣}. وهو ما يعني أنه فضلا عن الدعم المالي الذي يتمكن التنظيم الإرهابي من تحصيله؛ فإن المجتمع السعودي يشكل بيئة خصبة للتجنيد في تنظيم الدولة الإسلامية.

قمع منهجي لحقوق الإنسان داخل المملكة:

تمثل السعودية بيئة خطيرة للدفاعيين عن حقوق الإنسان، فضلا عن ممارسة السلطات للقمع المنهجي لحرية التعبير والعقيدة، والتنظيم وحقوق المرأة والأقليات، كما تنتهك السلطات السعودية الحق في الحياة بالإفراط في إصدار أحكام الإعدام. ويسدل النظام السعودي ستارًا حديدًا على ما يدور داخل أراضي المملكة، عبر سيطرة رأس المال السعودي على عدد كبير

٣١- تنظيم القاعدة يهدد بشن هجمات في السعودية لو أعدمت عناصره المسجونة لديها، ١ ديسمبر ٢٠١٥.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/12/151201_saudi_alqaeda_executions_warning

٣٢- غريغوري غوس، داعش وحرب الشرق الأوسط الباردة الجديدة، مركز بروكجز الدوحة، ٢٥ أغسطس ٢٠١٥.

<http://www.brookings.edu/ar/blogs/markaz/posts/2014/08/25-isis-new-middle-east-cold-war>

٣٣- هل السعودية مسؤولة عن ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية"؟، بي بي سي العربية، ١٩ ديسمبر ٢٠١٥.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/12/151219_saudi_isis_analysis

من وسائل الإعلام والصحف العربية والدولية، ولا يتمتع الباحثين في المنظمات الدولية بحرية التنقل والحركة داخل أراضي المملكة، وبرغم هذا فإن ما يتم تسريبه من أخبار الانتهاكات المتواصلة، بفضل تكنولوجيا الاتصالات الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي، يجعل السجل السعودي في انتهاك حقوق الإنسان من بين الأسوأ.

لا تتسامح المملكة مع الآراء الليبرالية والمخالفة لسلطاتها الحاكمة والدينية، وتتعامل بقسوة مع الأصوات المعارضة المنتقدة لانتهاكات حقوق الإنسان في السعودية. في هذا الإطار أصدرت محكمة الإرهاب في ٢٠١٤ حكمًا بالسجن مدته ١٥ عامًا على المدافع البارز عن حقوق الإنسان وليد أبو الخير^{٣٤}. وتواجه سمر بدوي الناشطة في مجال حقوق المرأة، وزوجة أبو الخير، المنع من السفر. كما يقضي المدون رائف بدوي عقوبة السجن ١٠ سنوات^{٣٥} وعوقب بالجلد بسبب إنشاء موقع إلكتروني يُتهم بأنه أهان عبه السلطات الدينية. وفي أكتوبر ٢٠١٥ أصدرت محكمة سعودية حكمها بالسجن على عبد الكريم الخضر وعبد الرحمن الحامد وهم من مؤسسي "الجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية" التي تم حظرها، وعبد العزيز السنيدي، لفترات تتراوح بين ٨ و ١٠ أعوام، وذلك بسبب أنشطة معارضة سياسية سلمية. من بينهم اثنين^{٣٦}.

ويقضي المدافع عن حقوق الإنسان فاضل المناسف حكماً بالسجن لمدة ١٥ عامًا والمنع من السفر إلى الخارج لمدة ١٥ عامًا أخرى وبغرامة كبيرة، وقد صدر الحكم الجائر في أبريل ٢٠١٤^{٣٧}. واشتملت التهم الموجهة لناسف "الدخول على مواقع وصفحات الانترنت المناوئة للدولة"، و"التواصل مع جهات إعلامية خارجية تسعى إلى تضخيم الأخبار والإساءة إلى حكومة المملكة"، و"تزويد بعض تلك الجهات الإعلامية برقم هاتفه الجوال ليتمكنوا من

٣٤- السعودية - مرور عام خلف القضبان على الناشط البارز، هيومن رايتس ووتش، ١٥ أبريل ٢٠١٥.
<https://www.hrw.org/ar/news/2015/04/15/269641>

٣٥- السعودية - تجدد احتمالات الجلد للناشط البارز، هيومن رايتس ووتش، ١١ يونيو ٢٠١٥.
<https://www.hrw.org/ar/news/2015/06/11/270231>

٣٦- السعودية - أحكام مطولة بالسجن لنشطاء، هيومن رايتس ووتش، ٢٧ أكتوبر ٢٠١٥.
<https://www.hrw.org/ar/news/2015/10/27/282639>

٣٧- السعودية - أحكام الإدانة في قضايا التظاهر معيبة وغير عادلة، هيومن رايتس ووتش، ١٠ سبتمبر ٢٠١٤.
<https://www.hrw.org/ar/news/2014/09/10/255055>

التواصل معه" وقيادة صحفيين أجنب إلى المظاهرات. وهو ما يشير إلى دُعر السلطات من تسليط الضوء على أخبار الانتهاكات في المملكة. وفي إطار نهج المملكة في قمع حرية التعبير والعقيدة وتوقيف المواطنين وغيرهم بسبب معتقداتهم الشخصية؛ حكمت محكمة سعودية في ١٧ نوفمبر ٢٠١٥ على شاعر فلسطيني بالإعدام بتهمة الردة^{٣٨}.

مأساة المرأة السعودية، لا تتعلق فحسب بالحق في المساواة في تولي الوظائف العامة، أو في السيطرة الذكورية المفروضة عليها في المجتمع السعودي وفق تعليمات السلطات الدينية، بل بلغت حد أن قيادة النساء للسيارات بات حقاً منتهكاً تبذل المدافعات السعوديات كثير من جهدهن في سبيل انتزاعه. وقد أمضيتا مدافعتين عن حقوق النساء هما ميساء العمودي ولجين الهذلول شهرين في الاحتجاز بتهمة "مخالفة النظام العام" و"تجاوز سلطة ولي الأمر"، بسبب محاولتهما قيادة السيارة واجتياز الحدود من الإمارات إلى السعودية^{٣٩}. إلا أن نهاية العام شهدت قراراً إيجابياً يمثل انعطافة تاريخية في تاريخ نضال المرأة السعودية، حيث تم تفعيل حق المرأة في التصويت والترشح في الانتخابات البلدية. وبرغم ذلك تظل المظالم التي تعاني منها المرأة السعودية قائمة؛ فما يزال نظام ولاية الأمر السعودي التمييزي قائماً، ولا تستطيع المرأة السعودية السفر خارج البلاد أو حتى إصدار جواز السفر أو الزواج أو الالتحاق بالجامعة إلا بموافقة ولي الأمر، بل إن بعض المستشفيات تطلب موافقة ولي الأمر قبل مباشرة إجراءات طبية معينة على النساء^{٤٠}.

وفي نوفمبر ٢٠١٥ ترددت أنباء عن أن بعض مستشاري محمد بن سلمان، ولي ولي العهد، أصدروا بياناً ورد فيه تلميحات إلى أنه يمكن للمملكة أن تفتح أبوابها لمنظمات حقوق

٣٨- محكمة سعودية تحكم بالإعدام على شاعر بتهمة الردة، هيومن رايتس ووتش، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥.
<https://www.hrw.org/ar/news/2015/11/23/283817>

٣٩- الإفراج عن مدافعتين عن حقوق الإنسان كانتا تحاولان قيادة السيارة إلى الأراضي (السعودية)، فرونت لاين ديفنדרز، فبراير ٢٠١٥.
<https://www.fronlinedefenders.org/ar/node/28098>

٤٠- الانتخابات نقطة تحول كبرى للمرأة السعودية، هيومن رايتس ووتش، ١١ ديسمبر ٢٠١٥.
<https://www.hrw.org/ar/news/2015/12/11/284444>

الإنسان الدولية^{٤١}؛ بغرض الإطلاع الأوضاع الحقيقية لحقوق الإنسان والمرأة السعودية التي أصبحت موضوع نقاش عالمي.

تعاني منظمات المجتمع المدني في المملكة من التضييق الشديد، بدءًا من عملية التسجيل، ويكاد يصبح نشاط منظمات حقوق الإنسان المستقلة مستحيلًا، بسبب القيود القانونية والأمنية. إلا أن السلطات السعودية فاجأت الجميع في نهاية نوفمبر ٢٠١٥ بإصدارها لقانون جديد للمنظمات الأهلية، يضع إطارًا تشريعيًا خاصًا بتأسيس وإدارة ومراقبة منظمات المجتمع المدني^{٤٢}. وتشير بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية، بحسب هيومن رايتس ووتش، إلى أن الوزارة ستتمكن من فرض رقابة قوية على مجالس إدارة المنظمات، وفرض قيود على التبرعات للمنظمات التي توافق عليها.

ويقلل من إيجابية القانون الجديد، صدوره بينما يقبع المدافعون عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين ودعاة الإصلاح والديمقراطية في السجون، وتنفذ فيهم أحكام الجلد والإعدام. ولا ينبغي لنا أن نتوقع من بلد تسيطر عليه عائلة ملكية معادية لقيم الديمقراطية ومنظومة حقوق الإنسان العالمية، وتمارس القمع المنهجي لحقوق الأقليات وحرية التعبير والعقيدة، أنها ستغدو داعمة لحرية التنظيم والمجتمع المدني لمجرد إصدار قانون للجمعيات في سياق غير ديمقراطي.

41- Richard Spencer, Revealed: Saudi Arabia's manifesto for change in the face of rumours of coup plots, telegraph, 11 Nov 2015.

<http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/saudi-arabia/11989106/Revealed-Saudi-Arabias-manifesto-for-change-in-the-face-of-rumours-of-coup-plots.html>

٤٢- أن تأتي متأخرًا خير من أن لا تأتي أبدا - السعودية تُقر قانون المنظمات الأهلية (رأي)، هيومن رايتس ووتش، ٣ ديسمبر ٢٠١٥.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/12/03/284144>